

سامى عبد الفتاح محمد شحاته

الوكالة التعاقدية فى مصر الرومانية (دراسة فى ضوء الوثائق البردية)

تأتى دراسة هذا الموضوع لما له من أهمية خاصة بالنسبة لمصر خلال العصر الرومانى (٣٠ ق.م. - ٢٨٤ م.)، إذا أن معالجته سوف لا تتناول البعد القانونى فحسب ولكن تشمل أيضاً أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، والوكالة التعاقدية - موضوع هذه الدراسة - تصدر بمقتضى عقد أو اتفاق بين طرفين،^(١) وهى غير الوكالة القانونية التى يكون مصدرها القانون كالأب بالنسبة لأبنائه القصر،^(٢) والوكالة القضائية التى تصدر بقرار من كبار الموظفين فى الإدارة الرومانية بما لديهم من سلطة قضائية - كما فى حالة تعيين الوصى أو القيم.^(٣)

(1) See P. Oxy., 509., Late II cent. A.D., l. 2-4: συνέστησα σε [κατ]α δημόσιον χρηματισµον κτλ.; P. Fam. Tebt., 27, 132 A.D.; P. Oxy., 726, 135 A. D.; S. B., 7573, 116 A. D.; O. Tebt., 317, 174-75 A. D.

(2) P. Oxy., 68, 131 A. D.; 484, 138 A. D.; M. Chr. 220; Johnsom, A. C., Roman Egypt to the Reign of Diocletian, An Economic Survey of Ancient Rome ed. By T. Frank, vol, 2 Baltimore, (1936), No. 93.

(3) Cf. P. Mich., 232, 36 A. D.; P. Oxy., 720, 247 A. D.; 888, Late III Cent. A. D.; P. Mich., 165, 236 A. D., P. Oxy., 1466, 245 A. D.; O. W. Reinmuth, the Prefect of Egypt from Augustus to Diocletian, Klio, Beiheft 34, Leipzig, (1955), p. 161; J. Modrzejewski, "A propos de la tutelle dative des femmes dans l'Egypte Romaine", Akten Des XIII Int. Pop. Kon., Marburg/ Lahn, (1971), pp. 263ff.; A Arjava, "The Guardianship of Women in Roman Egypt", Akten 21, Int. Pap Kon., Berlin, (1995), Archiv fur Poprusforschung. Beiheft 3, (1997), pp. 25ff.

وكان من الوارد والمتوقع تحت ضغط الضرورات وما صاحبها من كثرة التعاملات بين الأفراد ان يتعذر على الشخص — فى كثير من الحالات — أن يقوم بإجراء الأعمال والتصرفات القانونية بنفسه مما كان يضطره إلى توكيل شخص آخر لينوب عنه ويقوم مقامه فى إجراء هذه الأعمال والتصرفات القانونية.

وتحتوى الوثائق البردية على قدر لا بأس به من عقود الوكالة، ولكن ما مدى أهمية هذه العقود وما هى الآثار المترتبة على إصدار ما بها من توكيلات، وما هى القواعد العامة والشروط المنظمة لها، وما هى أنواع هذه الوكالات وطبيعة الموضوعات محل عقود الوكالة، وما الذى يمكن استنتاجه أو الاستدلال عليه من واقع التطورات والظواهر المتنوعة التى أحاطت بإبرام عقود الوكالة وأثرت فى أطرافها، والإجابة على هذه التساؤلات وتحليل ما ورد فيها من عناصر وأفكار نأمل أن يساعد فى إلقاء الضوء على عدد من الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية لمصر خلال هذه الفترة الهامة من تاريخها.

تتنمى معظم عقود الوكالة إلى ذلك النوع المعروف اصطلاحاً بالهومولوجيا (ὁμολογεῖν, ὁμολογία)، ولكن لتمييزها عن العقود الأخرى كالبيع والرهن والإيجار كان يرتبط بعقود الوكالات مصطلحات فنية تدل على التصرف موضوع العقد أى تعيين وكيل، ومن هذه المصطلحات συνιστάναι أو συνεστακέναι^(١) وإلى الوكالة σύστασις^(٢) أو τὸ συστατικόν^(٣) أو ἡ ἐπιτροπική^(٤) وإلى الوكيل

(1) P. Oxy. 261 = Sel. Pap., 60, 55 A. D., l. 13; 2349, 70 A. D., L. 3, 43; 94, 83 A. D., l. 6; S. B. 7573 = S. B. 7573 = Pestman, The New Pap. Prim., No. 27, 116 A. D., l. 11; P. Fam. Tebt., 27, 132 A. D., L. 10; 29 = Meyer, Jur. Pap., 48, 133 A. D. and see Liddell-Scott's Greek English Lexicon, Oxford, Clarendon Press, S. V. συνίστημι.

(2) P. Oxy. 261 = Sel. Pap. 60; L. 17; P. Oxy. 2349, 70 A. D., L. 24, 45; 94, 83 A. D.; 97, 115 A. D., L. 22, 726, 135 A. D., L-21.

(3) P. Fam. Tebt., 27, 132 A. D., L. 23, 26; P. Oxy., 509, Late II cent. A. D., L. 4; P. Fam. Tebt., 41, 176 A. D., L. 13; 19; P. Oxy. 505 = M. Chr. 350, 179 A. D.

(4) S. B., 7573 = Pestman, The New Pap. Prim., No. 27, 116 A. D.; P. S. I., 1064 = Sel. Pap., 310, 129 A. D.; P. Philad., 16, 161 A. D.; Set. Pap., 306, 267 A. D.

أو ὁ ἐπίτροπος^(١) أو ὁ φροντιστής^(٢) ويقابلها المصطلح اللاتيني procurator^(٣).

أولاً: أثر عقد الوكالة

الأثار القانونية المترتبة على عقد الوكالة يمكن استنتاجها من مضمون عقود الوكالة وما ورد فيها من اتفاقات، فعلى سبيل المثال تحتوى وثيقة^(٤) من مصر العليا على عقد وكالة بين طرفين مصريين، حيث تقوم سيدة تدعى تافيرسيوس بنت أونوفريوس من اليفانتيني (أسوان)، وكان معها الوصى عليها L. 8 κύριος بتعيين L. 11 συνιστάναι شخص يدعى باخومبتيفوتيس وكيلًا عنها L. 11 ἐπίτροπος لبيع L. 12 πωλεῖν أمه تمتلكها هي، وهذه الأمة من مواليد المنزل اسمها ناركيسوس، على أن يبيعها ويسلم الثمن L. 17 τιμή إلى تافيرسيوس (الطرف الموكل) بناء على الثقة فيه، وله سلطة التصرف بشأن الأمة السابق ذكرها، كما أن الضمان الخاص بها قانوني وصحيح وتلتزم تافيرسيوس به كما لو كانت حاضرة بشخصها ووقع طرفى العقد بالديموطيقية، وتم تسجيله في مكتب التسجيل L. 5 ἀγορανόμος.

أى أن الوكيل باخومبتيفوتيس — طبقاً لهذه الوكالة المباشرة — عندما يقوم بإبرام عقد بيع الأمة نيابة عن الطرف الموكل (الأصيل)، فإن ما ينشأ عنه من حقوق والتزام تضاف إلى الطرف الموكل فيكسب مباشرة كل ما ينتج عنه من حقوق ويقع على عاتقه كل ما يترتب من التزامات،^(٥)

(1) P. Oxy., 2349, 70 A. D.; P. Tebt., 317, 174-5 A. D.

(2) S. B., 7573 = Pestman, The New Pap. Prim., No. 27, 116 A. D.; P. S. I., 1064 = Sel. Pap., 310, 129 A. D.; P. Philad., 16, 161 A. D.; Set. Pap., 306, 267 A. D.

(3) P. Oxy. 4624, I cent. A. D.; 727, 154 A. D.; B. G. U., 300, II cent. A. D.; P. Oxy., 3048, 246 A. D.; P. Lond., 1226, 254 A. D.; P. Flor. 321, 256 A. D.; 322, 258 A. D.; P. Lond., 1170, XI, 258 A. D.

(4) See A. Berger, Encyclopedic Dictionary of Roman Law, The American Philosophical Society, Philadelphia, (1953), s. v. procurator; F. Schulz, Classical Roman Law, Oxford, Second Edition, (1954), pp. 556-59; R. Taubenschlag, op. cit., p. 312; A. H. M. Jones, Studies in Roman Government and Law, Oxford, (1960), pp. 117-24.

(5) S. B., 7573 = Pestman, The New Pap. Prim., No. 27, 116 A. D.

(6) See R. Taubenschlag, op. cit., pp. 309-10.

فمن بيع الأمة يتم تسليمه إلى تافيرسيوس (الطرف الموكل) التى تلتزم أيضا بضمان
L. 21 ὁσφάλεια. استحقاق المبيع كما لو كانت حاضرة بشخصها.

عقد آخر لوكالة مشابهة من عام ١٣٢م.^(١) ويبدأ بالتاريخ ثم المكان تبتونس فى قسم
بوليمون، إقليم ارسينويتى (الفيوم)، هيراكليا بنت هيرميس عمرها ٣٩ عاما معها الوصى
عليها L. 5. κύριος ليسيماخوس بن ليسانياس، تقر L. 4. ὁμολογεῖν أن زوجها هيراكليديس
ويدعى أيضاً فاليريوس بن هيراكليويس عمره ٥٧ عاماً، له ندبة على ركبته الشمال، قد عينته
L. 10. συνιστάναι بمقتضى هذه الاتفاقية وكلا عنها ليبيع باسمها ونياية عنها أمة
من أملاكها هى، من مواليد المنزل تدعى اثيناريون كما هى غير منبوذة وخالية من مرض
الهباج والصرع، وذلك اعتماداً على الثقة الجيدة فى فاليريوس نفسه بشأن الثمن الذى تستحقه هذه
الأمة (اثيناريون)، ولمن يتقدمون للشراء تضمن هيراكليا لهم بكل الضمانات
L. 17-18: βεβαιώσει πάση βεβαιώσει هذا المبيع^(٢) وأن فاليريوس سوف يسلم
هيراكليا الثمن L. 19 τῆμῃ الذى سيحصل عليه مقابل اثيناريون (الأمة).

هذا الإقرار أو (الاتفاق) صحيح. ثم توقيع طرفى عقد الوكالة، وما يفيد قيده فى مكتب
التسجيل.

تبين هذه الوثيقة أن أن الطرف الموكل يستطيع أن يوكل أو ينوب عنه غيره فى مباشرة
التصرف، فإذا أجرى الوكيل التصرف انصرفت آثاره جميعاً سواء كان منشئة لحقوق أو

(1) P. Fam. Tebt., 27, 132 A. D.

(2) فى عقود البيع يلتزم الطرف البائع بضمان استحقاق المبيع كما فى عقد البيع الوارد فى الوثيقة
(P. Oxy., 719, 193 A.D.) حيث يضمن البائع المبيع (نصف منزلين) من الديون العامة والخاصة، وغير
متأثر بإقرارات ملكية أو أى دعوى استحقاق لأى شخص آخر.

ومن الجدير بالملاحظة أن شرط ضمان استحقاق المبيع هو شرط دارج فوفى عقود البيع المصرية فى العصر
البطلمى وفى العصر الفرعونى. انظر:

R. Taubenschlag, op. cit., p. 246.

شفيق شحاته: تاريخ القانون المصرى، القاهرة ١٩٥٦، ص ١٨٨.

لالتزامات إلى الموكل (الأصيل) ولا يلتزم الوكيل بأى التزام من التصرف الذى أجراه^(١) فكان التصرف قد أجرى فى الواقع بواسطة الموكل نفسه.

والوثيقة الثانية^(٢) تقدم أدلة أكثر وضوحاً ومما يزيد من أهميتها أنها تتضمن أحد التصرفات القانونية التى أجراها الوكيل فى العام التالى لإبرام عقد الوكالة، كما أنه ملحق بهذا التصرف نسخة من مستندات عقد الوكالة وسأعرضها فى سياقها الزمنى كالتالى:

١ — فى ٢٧ يوليه من العام الثانى فى عهد الإمبراطور فيسباسيان، يقوم مواطن سكندرى حصل على المواطنة الرومانية بالتسجيل فى الفرقة ٢٢،^(٣) بتقديم طلب إلى الوالى يذكر فيه أنه جايوس يوليوس ساتورنينوس نظراً لأنه ليس فى استطاعته السفر جنوباً إلى البلد (أقليم أو كسيرينخوس) بسبب أنه فى الخدمة العسكرية الفعلية، لذا فقد عين L. 28 συνιστάναι وكيلاً له ديونيسيوس ويدعى أيضاً ثيوبومبوس الذى أعتقه قبل خدمته فى الجيش عندما كان يدعى بطليموس بن بطليموس. ثم اسم القبيلة واسم الحى (الجزء التالى فى الوثيقة تعرض للتلغ).

٢ — يبدو أن الوالى أحال هذا الطلب إلى الارخيديكاستيس حيث قام ثلاثة من الخريماتيساى L. 20 χρηματισται، المنوط بهم فحص الالتماسات،^(٤) بفحص طلبات جايوس المتعلقة

(1) See P., Oxy. 505 = M. Chr. 350, 179 A. D.

حيث توجد حالة أخرى مشابهة وتوضح أن الوكيل لا يقع عليه أى التزام من التصرف الذى أجراه.

(2) P. Oxy., 2349, 70 A. D.

(3) فقد سمح أخيراً لمواطنى المدن الإغريقية بالخدمة فى الفرقة العسكرية الرومانية، وكانوا يتحولون إلى مواطنين رومان بمجرد تسجيل أسمائهم فيها، بينما لم يكن يسمح لسكان مصر بتسجيل أسمائهم إلا فى القوات المساعدة وكان يسمح لهم بالحصول على الجنسية الرومانية بعد مضى أكثر من ربع قرن من الخدمة العسكرية فيها. انظر: نفتالى لويس: الحياة فى مصر تحت حكم الرومان، ترجمة: فوزى مكوى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص ٣٩.

(4) منصب الارخيديكاستيس ومحكمة القضاة الإغريق المعروفة، باسم الخريماتيساى يرجعان إلى العصر البطلمى ولكن اختصاصاتهما طراً عليها الكثير من التغييرات فى العصر الرومانى. انظر:

بتعيين ديونيسيوس وكيلاً للأغراض المذكورة، وبعد قراءة الوثائق المقدمة منه، وكان ديونيسيوس (الوكيل) حاضراً أيضاً وأعطى رضاه على هذا الاتفاق — صدر القرار بتسجيل عقد الوكالة.^(١)

٣ — أرسل الارخيديكاستيس إلى مكتب التسجيل ἀγορανόμος في أوكسيرينخوس خطاباً يتضمن نسخة من قرار الموافقة على تسجيل عقد الوكالة.^(٢)

٤ — في العام الثالث من عهد الإمبراطور فيسباسيان، أى في العام التالي لإصدار هذه الوكالة، جرى ديونيسيوس (الوكيل) تصرفاً^(٣) وهو الذى يتصدر هذه البردية باسم ولحساب جايوس (الموكل) عبارة عن اتفاقية أو تسوية نهائية لإيجار قطعة من الأراضي الزراعية، وتبدأ هذه الاتفاقية بالتاريخ ثم طرفى العقد كالتالى:

جايوس يوليوس ساتورنينوس، جندى فى الفرقة الثانية والعشرين، عمره ٢٨ سنة، ثم أوصافه الشخصية، ولكونه فى الخدمة الفعلية فإنه يلوب عنه وكيله ديونيسيوس ويدعى أيضاً ثيوبومبوس المعين بواسطته طبقاً لعقد الوكالة المرفق بهذه الاتفاقية (طرف أول). هيراكليديس بن ابليون من اكسيرينخوس (طرف ثان). ومضمون هذه الاتفاقية أنه بعد أن سلم هيراكليديس (المستأجر) قطعة الأرض ومساحتها ٢٤,٥ أرورة التى كان يستأجرها من الطرف الأول، تم الاتفاق على أن قيمة إيجار هذه الأرض يخص جايوس بعد خصم الضرائب النوعية والنقدية التى سددتها المستأجر، ومن ثم فقد تسلم ديونيسيوس ويدعى أيضاً ثيوبومبوس (الوكيل) لحساب سيده (جايوس الطرف الموكل) من هيراكليديس ٥٢ أردباً من القمح وهى الباقية من قيمة إيجار نفس الأرورات (أى

Coroi, J. N., "Le Papyrologie et l'Organisation Judiciaire de l'Egypte Sous le Principate", Actes de VE Congres International de Papyrologie, Brussels, (1937), P. 620, 630; Calabi, A., "I' Αρχιδικαστής nei primi tre Secoli della Dominazione Romana", Aegyptus, 32, II, (1952), p. 406-24; Taubenschlag, R., op. cit., p. 489.

(1) P. Oxy., 2349, 70 A. D., L. 19-26.

(2) Ibid., L. 16-18.

(3) Ibid., L. 1-16.

الأرض المؤجرة) عن نفس السنة، بعد خصم الضرائب السابق ذكرها.^(١) وتنتهي هذه الاتفاقية ببعض الشروط الجزائية، والتوقيع بأن العقد صحيح.

يتضح أن ديونيسيوس (الوكيل) أبرم هذه الاتفاقية باسم جايوس (الموكل) وبصفته هو وكيلاً أو نائباً عنه —

L. 3-4: διὰ τοῦ συνεσταμένου ὑπ' αὐτοῦ κατὰ τόνδε χρηματισμὸν

كذلك فإن آثار هذا التصرف — سلباً وإيجاباً — انتقلت إلى جايوس وهو الطرف الموكل فنجد ملتزم بسداد قيمة الضرائب النوعية والنقدية المفروضة على هذه الأرض التي يملكها، بينما يكون له الحق في تحصيل الباقي وهو ٥٢ أردباً من القمح (طبقاً بعد خصم الضرائب) من قيمة إيجار هذه الأرض عن تلك السنة لحسابه هو L. 10 εἰς τὸν τοῦ πατρωνος λόγον وليس للوكيل.

كما أن تعالّد الوكيل باسم الموكل يوضح أن المقصود بذلك هو أن تتوافر لدى كل من الوكيل ومن تعالّد معه (هيراكليديس) نية توجيه آثار العقد إلى الموكل (جايوس)، يؤكد ذلك حاله نسخة من عقد الوكالة بهذه الاتفاقية.^(٢)

ومن الملاحظ أيضاً أنه طبقاً لقواعد القانون المصري في العصر الفرعوني كان الشخص يستطيع أن يتعالّد بواسطة الغير، وأثر العقد ينصرف في هذه الحالة إلى الأصل لا إلى الوكيل، فالعالّد "الوكيل" يعقد العقد ولكن أثر العقد يظهر في ذمة الموكل لا ذمة الوكيل.^(٣)

(1) Ibid., L. 10-12:

διὸ αὐτόθεν τοῦ Διονυσίου τοῦ καὶ Θεοπόμπου ἀπεσχηκότος
εἰς τὸν τοῦ πατρωνος λόγον κατὰ τὸν δηλούμενον
χρηματισμὸν παρὰ τοῦ Ἡρακλείδου τὰς μετὰ τὰ προκείμενα δημόσια
λοιπὰς
βφειλομένας ἐκφορίων τῶν αὐτῶν ἀρουρῶν τοῦ αὐτοῦ ἔτους
πυροῦ ἀρτάβας πε[ντ]ήκοντα δύο

(2) Ibid., L. 5 οὗ καὶ ἀντίγραφον ὑπόκειται. See also P. Oxy., 505 = M. Chr., 350, 179 A. D., L. 2-5.

(3) شفيق شحاته: المرجع السابق، ص ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٧.

ثانياً: السلطة في الوكالة التعاقدية

يمنح الموكل كما توضح الوثائق البردية الوكيل السلطة أو الأذن في الوكالة؛^(١) ففي عقد الوكالة الخاص ببيع الأمة ناركيسوس.^(٢)

L. 12-13 ἐπὶ τῷ πωλῆσαι τὸν ὑπάρχον[τα] αὐτῇ
οἰ[κογεν]ῇ δοῦλον, ᾧ ὄνομα Νάρκισσ[ος].

من الملاحظ أن تافيرسيوس (الطرف الموكل) أعطى باخومبتيفوس (الوكيل) سلطة التصرف في بيع هذه الأمة وتسليم الثمن لها

L. 19-20 ἐξέσται δ[ὲ οὐ]τῷ οἰκονομεῖν περὶ
δηλούμενον δ[οῦλο]ν, ὡς ἐὰν ἀίρηται κ.τ.λ.

وعقد وكالة آخر^(٣) أصدرته ديمتريا مواطنة سكندرية كانت تقيم في أوكسيرينخوس وكان معها الوصى عليها وتذكر فيه أنه نظراً لوجود نزاع بينها وبين شخص آخر يدعى ابمياخوس فإنها تقر ὁμολογεῖν بتعيين حفيدها خاريمون وكيلاً عنها للحضور أمام أية سلطة وأية محكمة بخصوص هذه القضية، ويكون له نفس الحق مثلما يكون لديمتريا نفسها التي عينته، لو أنها كانت حاضرة، وبناء على ذلك فإنها راضية على شروط هذه الوكالة، العقد صحيح (قانوني).

L. 13-18 συνεστακέναι αὐτὴν τὸν προγεγραμμένον
υἱὸν Χά[ιρ]ήμονα ἐγδικὸν ἐπὶ τε πάσης ἐξουσίας
καὶ παντὸς κριτηρίου καθὰ καὶ αὐτῇ τῇ συνεστακυῖα
Δημητρίᾳ παρούσῃ ἐξῆν. εὐδοκεῖ γὰρ

(1) P. Oxy. 261 = Sel. Pap., 60, 55 A. D.; P. Oxy., 2349, 70 A. D.; 94, 83 A. D.; S. B., 7573, 116 A. D.; P. Fam. Tebt., 27, 132 A. D.; P. Teb., 317, 174-5 A. D., P. Oxy., 726, 135 A. D.; 727, 154 A. D.; Cf. R. Taubenschlag, op. cit., p. 308, n. 2; P. W. Pestman, The New Papyrological Primer, Fifth Edition, New York, (1990), p. 135; A. H. El-Mosallamy, "The Evolution of the Position of the Woman in Ancient Egypt", Akten des 21 Internationalen Papyrologenkongressen, Berlin, (1995), Archiv für Papyrusforschung Beiheft 3, (1997) p. 255; J. Rowlandson, Women and Society in Greek Roman Egypt, Cambridge University Press, (1998), p. 178f.

(2) S. B., 5, 7573 = Pestman, The New Pap. Prim., No. 27, 116 A. D.

(3) P. Oxy. 261 = Sel. Pap., 60, 55; See also Rowlandson, op. cit., p. 179. n 4.

τῆδε τη συστάσει. κυρία ἡ συγγραφή.

ويتضح من وكالة أخرى^(١) أن إحدى السيدات ومعها الوصى عليها قدمت طلباً إلى το ὑπόμνημα إلى الاكسجيتيس ἐξηγητής — من المحتمل في مدينة الإسكندرية^(٢) — للتصديق على تعيين هيراكليوس وكيلاً عنها ليمثلها أمام السلطات الإدارية والقضائية في إقليم ارسينوى (الفيوم) بشأن خصومتين بينها وبين بعض الأشخاص: الأولى تتعلق بموضوع النزاع فيها بملكية قطعة أرض زراعية مساحتها ٣٨ أرورة والثانية خاصة بليجار قطعة أرض أخرى تستخدم للرعى، وفي نهاية الطلب (سطر ٢٩-٣٣) تذكر الآتى: "إذا فإنى أطلب منكم أن تعطى تعليمات إلى الموظفين الذين تتضمن مسئوليتهم هذه الأمور أو من يهمه الأمر حتى إذا حضر هيراكليوس (الوكيل) أمامهم أن يتعاملوا معه وهو بصدد تنفيذ كل شئ باسمى وأثناء غيابى مثلما يكون من حقى أو سلطتى عمل ذلك لو أننى كنت حاضرة، وبناء على ما تقدم فإنى أوافق على هذه الشروط".^(٣)

يتبين إذن أن الموكل هو المصدر الذى يستمد منه الوكيل سلطته، لذا فإنه يكون على الأخير التقيد فيما يقوم به من أعمال وما يجريه من تصرفات قانونية بحدود السلطة التى عينها الموكل نفسه وأثبتها فى عقد الوكالة؛ وفى وثيقة الوكالة التى أصدرها جايوس^(٤) وتم تقديمها إلى محكمة الخريماستائى للتصديق عليها وتسجيلها — ورد فى قرارها الآتى: "أصدرنا قرارنا بتسجيل عقد الوكالة وإخطار (أو إرسال تعليمات مكتوبة إلى) المشرفين على دار التسجيل (الاجوارنومى οἱ ἀγορανομοί)، وهم أنفسهم الموثقون (οἱ μνημοί) فى إقليم اوكسيريन्छوس والواحة، للتعامل مع ديونيسيوس ويدعى أيضاً ثيوبوبوس (الوكيل) بشأن الموضوعات المذكورة فى عقد

(1) P. Tebt., 317, 174-5 A. D.

(2) The Editor, P. Tebt., 317, Introd.

(3) P. Tebt., 317, L. 29-33: [δι]ὸ ἀξιῶ ὑμᾶς συντάξαι τοῖς πρὸς τούτοις οὔσι εἰ τ[ι]σιν [οἱ]ς καθήκει ἵν' εἰάν παρῶν ἐπ' αὐτούς [ἡ] ὁ Ἡράκλη[ο]ς χρηματίζωσιν αὐτῶ ἕκαστα ἐπιτελοῦντι ἐκ τοῦ ἐμοῦ ἀπούσης ὀνόματος καθὰ καὶ ἐμοὶ παρούσῃ ἐξῆν, εὐδοκῶ γὰρ ἐπὶ τούτοις ἵν[α] ἡ.

(4) P. Oxy. 2349, 70 A. D.; and See Taubenschlag, op. cit., p. 312.

الوكالة، مثلما يتعاملون بالضبط مع من أصدر هذه الوكالة وهو جايوس يوليوس ساتورنينوس الذى كان حاضرا أيضاً، وأن يتم استخراج نسخ منها بالطريقة المناسبة^(١).

وما هو المقصود من تعامل الاجوارنوموى مع ديونيسيوس بشأن الموضوعات المذكورة فى عقد الوكالة؟ لعل المقصود هو أنه يجب على هؤلاء المشرفين على مكاتب التسجيل فى إقليم أوكسيرينخوس — حيث تقع الممتلكات محل الوكالة^(٢) فى نطاق اختصاصهم المكانى — التحقق والتأكد بأن ما يجريه الوكيل ديونيسيوس من تصرفات قانونية هو فى حدود السلطة المخولة له ولا يتجاوزها، بحيث إذا لم تكن هذه السلطة موجودة أو كانت محدودة ولم يلتزم الوكيل حدودها فإن عمله لا ينفذ فى حق الموكل لأن مناط هذا النفاذ هو قيام السلطة ومراعاة حدودها. ومما يرجح هذا الاحتمال هو أن الإدارة الرومانية كانت حريصة دائماً على مراقبة وضبط كل ما يطرأ على الممتلكات من تغييرات وتصرفات قانونية^(٣) لارتباط ذلك بالمصالح الاقتصادية للدولة الرومانية ومواردها وبما تفرضه من ضرائب ومستحقات متنوعة على هذه الممتلكات.

(1) P. Oxy., 234, L. 23-26: συνεκρέιναιμεν

ἔχειν τῆς σύστασιν ἐν χρηματισμῶ καὶ ὑπο[γ]ραφῆναι τῶ [τε] τοῦ
'Οξύρυγχειτοῦ καὶ 'Οάσεως ἀγορανόμους οὖσι δὲ καὶ μνήμοσι
συνχρηματίζειν τῶ Διομυσίῳ καὶ Θεοπόμῳ περὶ τῶν κατὰ τὴν
σύστασιν καθὰ
καὶ τῷ συνεστακότῳ Γαίῳ 'Ιουλίῳ Σατορνείῳ παρόντι
ἐξῆν δὲν τρόπον καθήκει δεῖ ἴσα [μεταδ]οθ[ῆναι].

(2) Ibid., ll. 1.-26.

(3) Cf. P. Oxy., 237, col. VIII, L. 27-43, 89 A. D.; 34, 127 A. D.; Wallace, Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, Princeton, (1938), pp. 336ff.

ونكى على، مقننة الايدولوجوس، القاهرة ١٩٩٨، ص ٢٤٠ وكذلك البنود التالية ٧٠، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١.

ثالثاً: أركان عقد الوكالة وشروطه

يتضمن عقد الوكالة أركاناً وشروطاً يجب توافرها لانعقاد العقد وتحقيق الوكالة وهي كالتالي:

١ - التراضي أو الاتفاق:

يقصد بذلك اتفاق أرادتني لإنشاء العقد، فكما توضح الأدلة أنه يتم عقد الوكالة بمجرد أن يتبادل الطرفان التعبير عن أرادتني متوافقتين، والتعبير عن هذه الإرادة يتم بطرق متنوعة سواء أكانت لفظاً،^(١) أو كانت كتابته^(٢) والأخيرة استخدمت في تدوين وإثبات معظم العقود التي نقابلها في الوثائق البردية وكان ذلك بغرض تسجيلها في دور السجلات المنتشرة في مصر.

وحرية الإرادة (ἐκων) كان يجب توافرها لكلا الطرفين، إذ توضح الوثائق البردية أنه عندما يقوم أي شخص بتعيين شخص آخر وكيلاً عنه لإجراء تصرف ما فيشترط أن يعطى الوكيل رضاه على هذا التعيين، ويتم ذلك في حضور الموكل الذي أصدر السلطة في الوكالة، ففي إحدى الوكالات^(٣) نجد جايوس يعين ديونيسيوس ويدعى أيضاً ثيوبومبوس وكيلاً عنه والذي كان حاضراً وأعطى رضاه على شروط التوكيل.

L. 23: συνιστερόμενος Διονύσιος ὁ καὶ
Θεόπομπος παρὼν εὐδοκεῖ τοῦτοιοις.

وفي وكالة ثانية^(٤) يعين ديوجينيس أخاه نيكاتور وكيلاً عنه والذي أعطى رضاه على هذا التعيين.

L. 23: Νικάνωρ ἀδελφός εὐδοκῶ
τῇ συστάσει.

(1) BGU., 93, 11.; P. Oxy., 533, II-III Cent. A. D.

(2) P. Oxy., 261, 55 A. D.; 2349, 70 A. D.; 94, 83 A. D.; 97, 115-16 A. D.; S. B. 7573, 116 A. D.; P. Fam. Tebt., 27, 132 A. D.; 29, 133 A. D.; P. Oxy., 726, 135 A. D.; P. Tebt., 317, 174-57 A. D.; P. Oxy. 505, 179 A. D.; 509, Late II Cent.

(3) P. Oxy., 2349, 70 A. D.

(4) P. Oxy., 97, 115-16 A. D.

وفى ثالثة^(١) يعطى اوفيلاس الذى تم تعيينه وكيلًا، رضاه على شروط هذا الاتفاق

L. 25-26: καὶ ὁ συνιστανόμενος Ὠφελᾶς
εὐδοκεῖ τῇδε τῇ συνχωρήσει.

وفى رابعة^(٢) تقوم سيدة بتعيين زوجها وكيلًا عنها وأنه كان حاضراً وأعطى رضاه على هذا التوكيل.

L. 10-14: [συνίστημι ἀντ' ἐμαυτοῦ — ἐμου ἀνδρα
πρεσβύτερον παρόντα καὶ εὐδοκ[ο]ῦντα
τῇδε τῇ συστάσει κτλ.

مما سبق يتبين توافر شرط الرضا بين طرفين العقد وبالتالي يكون عقد الوكالة من العقود الرضائية لانعقادها فى الأصل بمجرد التراضى كعقد البيع والرهن والإيجار،^(٣) ويجب أن يكون هذا الرضا أو الاتفاق حقيقياً وخالياً من العيوب، لأنه لو تم تحت تأثير الغش (περιγραφή)^(٤) أو الإكراه (ἀναγκάη)^(٥) أو استخدام العنف (βία)^(٦) ينعدم الرضا، ومن ثم يؤدى إلى بطلان العقد (ἀκυρία)، لذلك صدرت منشورات الولاة^(٧) التى تفرض العقوبات على الغش والإكراه فى العقود.

(1) P. Oxy., 727, 154 A. D.

(2) P. Tebt., 317, 174-75.

(3) Cf. H. J. Wolff, "Consensual Contracts in the Papyri?", J. J. P., vol. I, (1946), pp. 55ff.; Mark L. Damen; Nancy E. Priest, "Registration of A Deed of Sale", B. A. S. P., vol. 17, (1980), pp. 129f.; P. W. Pestman, The New Pep. Prim. Fifth Ed., New York, (1990), p. 121ff.

(4) Cf. Oxy., 237, VIII, L. 13; P. S. I., 941, II Cent. A. D.; P. Oxy., 898, 123 A. D.; R. Taubenschlag, op. cit., pp. 312-15.

(5) B. G. U., 378, 141 A. D.; P. Fouad, I, 26, 157 A. D.; O. W. Reinmuth, The Prefect of Egypt from Augustus to Diocletian, Klio, 34, Leipzig, (1955), p. 88.

(6) P. Lond. 11, 358, P. 171-2 = M. Chr. 52, 150 A. D.; P. Amh., 78, 184 A. D.; A. Thompson, A Family Archive from Siut, Oxford Universit Press, (1934), pp. 17f.

(7) أنظر على سبيل المثال منشورات والى فاليريوس ابودايمون الصادر عام ١٤٢م. فى هذا الشأن:
P. Oxy., 237, Col. VIII, L. 7-18.

٢ — أهلية طرفى الوكالة — الموكل والوكيل.

تبين الشواهد أنه لصحة عقد الوكالة يجب أن يكون كل من طرفيها — الموكل والوكيل — أهلاً لمباشرة التصرفات القانونية، يفسر ذلك ما تتضمنه عقود الوكالة^(١) من معلومات دقيقة عن أطراف التعاقد، فتذكر الأسماء كاملة والسمات والبيانات الشخصية والعلاقات المميزة التي توجد في مناطق وأجزاء الجسم المختلفة، وتحديد العمر وتوقيع المتعاقد،^(٢) وذلك للتحقق من أهلية وصلاحيه المتعاقد للقيام بالأعمال والتصرفات القانونية وما يترتب عليها من اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات.

ومن الملاحظ أنه في عقد الوكالة^(٣) التي أصدرها الجندي جايوس يوليوس ساتورنينوس وعين فيها ديونيسيوس وكيلاً عنه، ذكر أنه سبق أن أعتقه قبل خدمته في الجيش.

L.33: συνίστημι τὸν ἡλευθερωμένον ὑπ' ἐμοῦ
πρὶν τῆς στρατείας

ونذكر ذلك في عقد الوكالة له أهميته ومغزاه، فمن المحتمل أنه يقصد بذلك التأكيد بأن ديونيسيوس كطرف في عقد الوكالة (وكيل) أصبح شخص حر *Libertus* ويتمتع بأهلية مباشرة التصرفات القانونية، ومن ثم فعقد الوكالة صحيح (κυρία) وبالفعل تم تسجيله واستخراج نسخ منه.^(٤) وإن صح هذا التفسير فيكون معناه أنه لو لم يقم جايوس بعنق (ἀπελευθερώω) ديونيسيوس لأصبح عقد الوكالة غير صحيح وقابل للبطلان، لأن القواعد الرومانية المطبقة في تلك الفترة (٧٠ ميلادية) لم تعترف للعبد بالأهلية الكاملة لمباشرة التصرفات القانونية، والقانون المصرى — الإغريقى يعترف للعبد بشخصية قانونية ولكنها مقيدة، والقانون الرومانى كان أكثر

(1) P. Oxy., 2349, 70 A. D.; S. B., 7573; P. Fam. Tebt., 27, 132 A. D.; 29, 133 A. D., P. Tebt., 317, 174-5 A. D.; P. Oxy o, 1274, III Cent. A. D.

(2) P. Oxy., 2349, L. 23-24:

λαβόντες αὐτῶν ὑπογραφὰς καὶ εἰκόνας
συνεκρέιναμεν εἶχειν τὴν σύστασιν ἐν
χρηματισμῷ; See also P. Fam. Tebt. 27, 132 A. D.

(3) P. Oxy., 2349, 70 A. D.

(4) Ibid., LL. 24-25.

تشدداً ولم يعترف أساساً بهذه الشخصية القانونية للعبد، إلا أن الرومان في مصر بمرور الوقت تأثروا بقواعد القانون المصري - الإغريقي، وكان عبيد الإمبراطور أحسن حالاً من عبيد الأفراد، وأخذ الرومان في الاعتراف للعبيد بذمة مالية مستقلة وبحق التملك، وبالارتباط ببعض الأعمال سوء لأنفسهم أو من أجل أسيادهم في مجال البيع، وتحصيل وسداد الأموال، وإدارة بعض الأعمال أو الممتلكات، ثم تحسنت أوضاعهم الاجتماعية والقانونية في العصر البيزنطي.^(١)

وبناء على ما سبق فإن عتق العبد ديونيسيوس ترتب عليه اكتساب صفة الحرية^(٢) وأهليته الكاملة في إجراء التصرفات القانونية سواء باسمه هو أو باسم من ينوب عنه.

٣ - محل الاتفاق:

ومحل الاتفاق أو موضوع الوكالة، هو التصرف الذي أذن الموكل الوكيل في القيام به نيابة عنه، ويمكن تقسيم الوكالة باعتبار التصرفات الموكل فيها إلى الأنواع التالية:

أ - وكالة خاصة

وهي التي يكون موضوعها أو محل الاتفاق فيها تصرف معين ومحدد، ويعرف هذا النوع بالمصطلح اللاتيني (Procurator unius rei)،^(٣) وتوضح الوثائق البردية أن

(١) انظر: محمد عبد المنعم بدر و عبد المنعم البدر اوى: مبادئ القانون الرومانى، القاهرة (١٩٥٣)، ص ١٦٩-١٧٤، R. Taubenschlag, op. cit., pp. 87-96. صوفى أبو طالب: تطبيق القانون الرومانى فى مصر الرومانية، مجلة القانون والاقتصاد، العدد ٣-٤، (١٩٥٩) ص ٣٧٤ ذكى على: مقننة الايبولوجوس، القاهرة (١٩٩٨)، ص ١٦٣-١٦٨.

(٢) ورد فى النظم لجايوس: أنه من الأسباب الوجيهة لمنح الحرية للعبد الذى يقل عمره عن ٣٠ عاماً هو أن يعتق لى يصبح وكيلاً. والعتق القانونى للعبد يكون إذا بلغ من العمر أكثر من ٣٠ عاماً. انظر: السيد العربى حسن: نظم جايوس فى القانون الرومانى، دار النهضة العربية، القاهرة (١٩٩٨)، ص ٢١.

(3) A. Berger, Encyclopedic Dictionary of Roman Law, Philadelphia, (1953), s. v. procurator unius rei; R. Taubenschlag, op. cit., p. 309f.

بعض عقود الوكالات كانت محددة ببعض التصرفات القانونية كالبيع^(١) والإيجار^(٢) وتحصيل الديون^(٣).

يوضح ذلك أن هيراكليا بنت هرميس قامت بعمل توكيلين اثنين لزوجها هيراكليديس ويدعى أيضاً فاليريوس في فترتين زمنتين مختلفتين، كما أن موضوع كل منهما يختلف عن الآخر ويتعلق بتصرف مجدد: التوكيل الأول في ١٨ أكتوبر عام ١٣٢ م.^(٤) ويتعلق موضوعه ببيع الأمة أثيناريون باسمها ونياية عنها، والتوكيل الثاني في ٢٥ فبراير ١٣٣ م.^(٥) وموضوعه يتعلق بالتنفيذ *πραξις* على بعض الممتلكات المرهونة *ὑπαλλάγμα* ضماناً لقرض عيني مستحق لها وقيمته ٢٦ أردباً من القمح ولم تسترده حتى ذلك الوقت، لذا فإنها عينت زوجها السابق ذكره وكيلاً عنها بشأن ذلك.

L. 41-44: συντελεῖν μοι τὴν
 πράξιν τῶν τοῦ πυρ[οῦ ἀ]ρταβῶν εἴκοσι ἕξ
 ἔκ τε τῆς ὑπηλλάγμ[ενης] πρὸς τὸ δά[νειον]
 διὰ τοῦ τῶν ἐνκτήσεων βιβλιοφυλακείου ἐν
 τῇ Τεπτύν[ει]

وتحتوى إحدى الوثائق البردية^(٦) على مسودة لعقد وكالة حيث أن الكاتب لم يذكر أسماء طرفي العقد ولا تاريخه، ويبدو أنها تعديل لعقد سابق عين فيه الكاتب (وهو الطرف الموكل) وكيلاً عنه لتحصيل *L. 4 ἀπαιτέω* قيمة قرض مستحق له من جايوس ميميوس كورنوتوس الموجود بالإسكندرية، ولكن حدث أن نفس الموكل استرد قيمة هذا القرض وتسلمه كاملاً في

(1) P. Oxy., 94, 83 A. D.; P. Rein., 44, 104 A. D.; S.B., 7573, 116 A. D.; P. Fam. Tebt., 27, 132 A. D.; B.G.U., 805, 137-8 A. D.; P. Oxy., 505, 179 A. D.; 3365, 241 A. D.

(2) P. Corn., 10 119 A. D.; P. Oxy., 724, 155 A. D.; P. Amh. 90, 159 A. D.; P. Oxy., 502, 164 A. D.; B.G.U., 603, 168; P. Fay., 95, II Cent. A. D.; P. Corn., 11.

(3) P. Oxy., 4624, I Cent. A. D.; P. Fam. Tebt., 29, 133 A. D.; P. Oxy., 509, Late II Cent. A. D.

(4) P. Fam. Tebt., 27, 132 A. D.

(5) Ibid., 29, 133 A. D.

(6) P. Oxy., 509, Late II Cent A. D.

غضون ذلك الوقت، لذلك فإنه يقوم بهذا التعديل^(١) ويحدد مهمة الوكيل بغرض واحد وهو أن يصدر — نيابة عنه — إيصالاً باستيفاء قيمة القرض (مخالصة) فقط دون أن يتسلم أى شئ وذلك لإلغاء الرهن المرتبط بهذا القرض.

ويستخلص من وثيقة أخرى^(٢) أن جندي مسرح يدعى ماركوس فيبوس هوريجينيس، نظراً لأنه بعيداً عن مقر إقامته (سطر ٣٠ ἀπόντος) فقد عين وكيلاً عنه أوريليوس سرابيون ويدعى ديونيسيوثيون ليبيع بعض ممتلكاته وهي قطعة من الأراضي الزراعية بها حديقة وطاحونة لرفع المياه (ساقية) μηχανή ومنزل في اوكيسرينخوس، وإتمام الإجراءات القانونية الخاصة بهذا البيع نيابة عن موكله.

ب — وكالة عامة

وموضوع الوكالة هنا لا يقتصر على تصرف معين وإنما يقوم الوكيل بكل الأعمال والتصرفات القانونية بإذن من الموكل، وهذا الأذن أو السلطة تكون عامة، واعتاد الأفراد، خاصة الأغنياء منهم، على استخدام هذه الوكالة العامة في إدارة ممتلكاتهم، وأصبح يتم التعبير عنها بالمصطلح اللاتيني procurator omnium bonorum.^(٣)

(1) Ibid., L. 11-13: ὁμολογῶ το(ν) συστατικόν πεπυῆσθαι σ[ο]ι πρὸς τὸ μ[.]όνον τὴν ἀποχή[ν] ἐκδοθην[.]αι ὑπὸ σο[ῦ] τ[ο]ῖς δημοσίο(ις) μηδὲν κ.τ.λ.

(2) P. Oxy., 3365, 241 A. D.; See also Wartenberg U., "The Family of Aurellus Sarapion allas Dionysiotheon". Proceedings of the XIXth International Congress of Papyrology, Cairo, (1989), BACPS, Cairo, (1992), pp. 16-17.

(3) Cf. A. Berger, op. cit., S. V. Procurator (in private law); R. Taubenschlag, op. cit., p. 312n. 16; Modrzejewski, J. M., "Le Mandat dans la pratique Provinciale à la lumière des Letters Privées Grecques d'Egypte," Droit Imperial et Traditions Locales dans l'Egypte Romaine, Variorum, (1990), pp. 471-72.

ومن العصر البطلمي يوجد مثال واضح هو أرشيف زينون وكيل أعمال ابولونيوس والمشرف على ضيعته، وكان ابولونيوس وزيراً للمالية في عهد بطليموس الثاني، ويوجد أرشيف كامل تركه زينون به الكثير من المعلومات عن أدارته لهذه الضيعة.^(١)

وتحتوى وثيقة بردية^(٢) (عام ١٢٩ ميلادية) على إعلان بوفاة شخص مقدم إلى الكاتب الملكى لقسم هيراكليديس أقليم ارسينوى (الفيوم) من:

سابينوس بن سابينوس جمنازيارخ سابق ويعمل أثناء غيابه من خلال نميسيانوس ويدعى أيضاً ارتميدوروس بأن حفيده (الاسم) والخاضع لضريبة الرأس $\lambda\alpha\sigma\gamma\rho\alpha\phi\acute{\iota}\alpha$ قد مات فى شهر أمشير العام الثالث عشر من حكم الإمبراطور هادريان لذلك فهو يطلب وضعه فى قائمة المتوفين.^(٣)

وجاء فى التوقيع: سابينوس بن سابينوس جمنازيارخ سابق ويعمل أثناء غيابه من خلال وكيله $\epsilon\pi\iota\tau\rho\omicron\pi\omicron\varsigma$ نميسيانوس ويدعى أيضاً ارتميدوروس بن سارابيون، قدم (هذا الإعلان).

L. 12-16: Σαβείνος Σαβείνου γεγυμνασιαρχηκῶς
ἀπὼν διὰ Νεμεσιανοῦ τοῦ καὶ Ἀρτεμιδώρου
Σαραπίωνος ἐπιτρόπου ἐπιδέδωκα,

(1) See M. Rostontzeff, A large Estate in Egypt in third century B.C., Madison, (1922), pp. 28; 73ff; J. M. Modrzejewski, op. cit., p. 472-73.

حيث يرى مودرزجنسكى أننا لا نعرف ما إذا كان قد تم التوصل إلى عقد بين الطرفين أم لا، إذا أن زينون لا يحمل لقب وكيل ابولونيوس ومركزه غير مؤكد، وأنه فى الغالب كان موظفاً حكومياً مأجوراً. إلا أن هذا الراى لا يستند إلى أدلة قوية تبرره، وأنظر أيضاً: إبراهيم نصحى، تاريخ مصر فى عصر البطالمة، ج ٣، ط ٤، للقاهرة ١٩٧٦، ص ١٢٩-١٤٠، وأنظر أيضاً:

Litminenko, Y. M., "Some Notes on the Greek "Colonial" Agriculture in Ptolemaic Egypt", Akten des 21. Int- Papyrologenkong., Berlin, (1995), Archiv Fur Pap., Beiheft, (1997), p. 609f.

(2) P.S.I., 1064= Sel. Pap., 310, 129 A. D.

(3) See Walter Scheidel., "The Death Declarations of Roman Egypt: A Re-appraisal", Bulletin of the American Society of Papyrologists, 36, (1999), pp.53ff.

ونظراً لأنه لم يرد بالنص ما يشير إلى أن موضوع هذه الوكالة كان محدداً بعمل أو تصرف معين، فإنه يمكن القول أن نميسيانوس أصبح وكيلاً بعد أن مُنح أذن أو سلطة عامة، ومن ثم فهو يعمل بموجبها نيابة عن الأصل (الموكل) وأثناء غيابه.

وتوضح بردية أخرى تم نشرها حديثاً^(١) أن ديوس جمنازيارخ مدينة ربما اكسيرينخوس أو الإسكندرية، امتلك مساحة كبيرة من الأراضي في إقليم اكسيرينخوس وفي خطاب أرسله إلى وكيله (L. 22 φροντιστής) سارابيون يتضح منه مدى تعدد وتنوع المهام التي كان يقوم بها هذا الوكيل مما يشير إلى أنه كان يتولى إدارة أملاك موكله ديوس بمقتضى أذن عام منه.

ولعل من أوضح الأمثلة لهذا النوع من الوكالة العامة يوجد في وثيقة بردية^(٢) ترجع إلى عام ١٥٤ بعد الميلاد وتحتوى على عقد وكالة مقدم إلى الارخيديكاسيتس للتصديق عليه وتسجيله وترجمته كالتالى:

"من جايوس ماركوس أبيون، وجايوس ماركوس ابوليناريوس (طرف أول)، ومن أوفيلاس بن أوفيلاس من اكسيرينخوس (طرف ثان). أبيون وأبوليناريوس بسبب عدم استطاعتهما في ذلك الوقت السفر إلى مصر وافقا على تعيين أوفيلاس السابق ذكره وكيلاً (L. 14 φροντιστής) عنهما بخصوص أملاكهما الكائنة في إقليم اكسيرينخوس. وحسب هذه الاتفاقية يقوم أوفيلاس (الوكيل) بالإشراف على ابن وابنة أخيهما (الأسماء) القاصرين اللذين في رعايتهما، كذلك يقوم بتحصيل الإيجارات، وتأجير الأراضي متى كان ضرورياً، وأن يمثلهما أمام المحاكم، وأن يبيع المنتجات عندما يتطلب الحال ذلك — طبقاً لإخلاصه — لذا فإن كل من له صلة بهذه الأمور أن يتعامل مع أوفيلاس في كل من المهام السابق ذكرها. وأنه (أى أوفيلاس) سوف يقدم إليهما حساباً شهرياً عن كل أعماله. وله سلطة أو حق التصرف في كل شئ كما لو كانا موجودين بشخصيتهما، وقد أعطى أوفيلاس، المعين وكيلاً، رضاه على هذه الاتفاقية وعلى كل الشروط التي وضعها أبيون

(1) P. Oxy., 4624, First Century A. D.

(2) P. Oxy., 727, 154 A. D.

وأبوليناريوس وأن تظل قانونية، ويطلبان (تسجيلها). (التاريخ) العام السابع من عشر من حكم الإمبراطور قيصر ايليوس هادريانوس انتينوس أغسطس بيوس، ٢ من شهر أمشير".

ومن خلال هذا النص وخاصة السطر رقم ٢٤-٢٥:

πάντα δὲ ἐπιτελέσοντα καθὰ
καὶ αὐτοῖς παροῦσι ἐξῆν,

يتبين أن الأذن أو السلطة الممنوحة للوكيل هي عامة وشاملة لجميع الجوانب المتعلقة بإدارة هذه الممتلكات محل الوكالة، بمعنى أنه للوكيل الحق في إدارة الأراضي والعقارات التي يمتلكها هذان الشخصان وتقع في إقليم اكسيرينخوس وزراعة هذه الأراضي وتأجيرها وتحرير عقود الإيجار الخاصة بها، وتحصيل أو دفع المبالغ الناتجة عن هذه الإجراءات وأخذ وإعطاء الإيصالات وبيع المحاصيل والمنتجات ومحاسبة المستأجرين وتشغيل العمال الزراعيين اللازمين للأرض وفي اتخاذ كافة الإجراءات والتصرفات الضرورية بشأن ذلك.^(١)

كما تشمل الوكالة الأذن للوكيل بأن يمثلها أمام المحاكم (سطر ١٩-٢٠) في القضايا المدنية التي ترفع منهما أو عليهما وفي اتخاذ جميع ما تقتضيه إجراءات التقاضي.

وتشترط هذه الوكالة على الوكيل الالتزام بالإشراف وبرعاية اثنين من القصر وهما ابن وابنة أخيهما، وأخيراً يكون على الوكيل تقديم حساب شهري عن كل ما يقوم به من أعمال.

وتمدنا الوثائق البردية بنماذج لكشوف حسابات مرسلة من بعض الوكلاء (φροντιστάι) إلى موكلهم، فالوكيل هيرونيوس يرسل كشفين بالحساب إلى موكله أوريليوس أبيانوس اكسجيتيس وعضو مجلس البولي (الشورى) بالإسكندرية يتضمنان تفاصيل الإيرادات

(1) cf. P. Wisc., 20, 156 A. D.; 21, 161 A. D.; P. Ryl., 132, 32 A. D.; P. Corn., 10, 119 A. D; 11, Early 3 Cent. A. D.

- والمصروفات عن أملاك الأخير في ثيادلفيا: الكشف الأول عن شهر توت عام ٢٥٤م. (١)
والكشف الثاني عن شهر برمهاث عام ٢٥٦م. (٢)

ويبدو أن أوريليوس ايبانوس كان على درجة كبيرة من النفوذ والثراء وانتشرت أملاكه في أكثر من مكان، فتوضح وثيقة بردية أخرى (٣) أنه أمتلك مساحات من الأراضي في يوهميريا وعين وكيلاً عنه φροντιστής لإدارتها ويدعى أوريليوس ايرنايوس الذي قام بإرسال كشف حساب عن أعماله إلى موكله أيبانوس عن شهر برمودة عام ٢٥٨م.

يتضح أن بعض كبار الملاك استعان بأكثر من وكيل واحد لانتشار أملاكهم في أكثر من مكان ويدل ذلك على ما شهده القرن الثالث الميلادي من النمو المضطرد للملكيات الكبيرة من الأراضي الخاصة، وكان أثرياء الإسكندرية والرومان أوفر حظاً فامتلكوا مساحات كبيرة من الأراضي بشروط ميسرة وكثيراً ما حصلوا على إعفاءات من الضرائب (ατέλεια) أو دفع ضرائب مخفضة (κουφοτέλεια) (٤)

وتوضح الوثائق البردية أنه عند استئجار بعض الأراضي محل الوكالة يتقدم المستأجرون بعروضهم إلى الوكلاء φροντισταί للاتفاق والتعاقد على قيمة الإيجار السنوى ومدة الإيجار والشروط والالتزامات الأخرى المتبعة في عقود تأجير الأراضي. كذلك يقوم الوكلاء نيابة عن الملاك بتحصيل قيمة الإيجارات النوعية والنقدية وسداد الضرائب والمستحقات الأخرى المفروضة على تلك الأراضي. (٥)

(1) P. Lond., 1226, 254 A. D.

(2) P. Flor., 321, 256 A. D.

(3) P. Flor., 322, 258 A. D.

(4) Cf. Johnson, A. C., Roman Egypt to the Reign of Diocletian, An Economic Survey of Ancient Rome Ed. By T. Frank, Vol. 2. Baltimore, (1936). p. 224.

مصطفى العبادى، "الأرض والفلاح في مصر الرومانية"، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة (١٩٧٤)، ص ١٢٥، ١٣٦.

Rowlandson, J. L., Landowners and Tenants in Roman Egypt, Oxford, (1996), pp. 55f.

(5) See P. Corn. 10, 119 A.D.; P. Oxy. 727, 70 A.D.; 2349, 154 A.D.; 3365, 241 A.D.; Westermann, W. L., P. Corn. 11, early 111 cent., Introd. See also Rathbone, D. W.,

ويرى رستوفتزنف أن φροντιστάι كانوا موظفين تابعين للدولة ويتولون إدارة الضياع التي تتكون من قطع واسعة من أراضي الإمبراطور واستأجرها أصحاب النفوذ مثل أبيانوس ومن المحتمل أنهم استثمروا مبالغ ضخمة في هذه الأراضي، ويضيف قائلاً ويخيل إلينا أن φροντιστής لم يكن موظفاً خاصاً لدى كبار الملاك ولكنه منتدباً من قبل الدولة، ومع ذلك كان يخضع لصاحب المال الوفير الذي يسأل أمام الإدارة عما منح من أرض.^(١)

ولكن من الملاحظ أن هذا اللقب φροντιστής رغم أن كان يطلق على المديرين الذين يتولون إدارة أراضي الإمبراطور،^(٢) فإن كبار ملاك الأراضي الخاصة قد استخدموه وأطلقوه على وكلائهم أيضاً منذ القرن الأول الميلادي.^(٣)

كذلك فإن هيرونينوس هذا كان يأخذ التعليمات من موكله أبيانوس، ويحصل على أجره من الضيعة،^(٤) ولا يوجد دليل على أنه موظف حكومي،^(٥) ولا أن هذه الأراضي والضياع كانت

Economic Rationalism and Rural Society in Third-century AD Egypt: The Heroninos Archive and the Appianus Estate, Cambridge, (1991), pp. 79-82; Kehoe, D. P., "The Management of Estates in Roman Egypt and Italy", Proc. of the 19 Int. Cong. Pap Cairo, (1989), BACPSI, Cairo, (1992), p. 100f.

(1) رستوفتزنف: المرجع السابق، ص ٥٨٦.

(2) BGU, 14, 255 A. D.; Sel. Pap., 226, 288 A. D.

(3) P. Oxy., 4624, First Cent. A. D.; P. Oxy., 727, 154 A. D.; 3048, 246 A. D.

R. Taubenschlag, op. cit., p. 159. ومع ذلك فإن الفارق كبير وواضح بين الوصي على الصغير وبين الوكيل. أنظر R. Taubenschlag, op. cit., p. 159.

(4) See P. Lond., 1226, 254 A. D.; P. Flor. 321, 256 A. D.; 322, 258 A. D.

يتضح من هذه الوثائق أن أجر الوكيل هيرونينوس كان ٤٠ دراخمة شهرياً، والوكيل الآخر أوريليوس إيرنايوس في يوهميريا كان يحصل أيضاً على ٤٠ دراخمة شهرياً.

ويتضح من وثيقة أخرى (BGU., 14, 255 A. D.) أن وكيلاً يدعى ابولونيوس كان يحصل على ١٢٠ دراخمة شهرياً والوكلاء الذين يتولون إدارة الأراضي التي تمتلكها كالبورنيا هيراكليا في أقليم اوكسيرينخوس يحصلون على مخصصات أو أجور شهرية (L. 19 μηνιαία συντάξεις) من القمح طبقاً لما ورد في هذه الوثيقة P. Oxy., 3048, 246 A. D.

(5) P. Lond., 1170 col. XI, 258/9 A. D.

أراضى مستأجرة بواسطة هؤلاء الملاك فهي تمثل نمواً لأراضى الملكيات الكبيرة الخاصة التي كانت سمة مميزة في تلك الفترة الزمنية (القرن الثالث).

ج - وكالة بالخصومة

وموضوع الوكالة في هذا النوع، كما يتبين من الوثائق البردية⁽¹⁾ هو الآن للوكيل بالدفاع عن مصالح موكله سواء كان مدعياً أو مدعى عليه في المنازعات والخصومات المدنية، وكذا الحضور نيابة عن الموكل أمام المحاكم أو أية سلطة قضائية أو إدارية والقيام بإجراءات التقاضى ومباشرة التصرفات المتعلقة بموضوع أو موضوعات النزاع والمحددة في عقد الوكالة.

ولأطراف المنازعات في المسائل المدنية أن ينوب عنهم وكلاء وأن يستعينوا بالمحامين (ῥήτορες, σμνήγοροι) متى أرادوا ذلك، والموافقة على تعيينهم منذ فترة مبكرة من عصر البطالمة كان أمراً عادياً ومألوفاً ويتم عن طريق محاكم القضاة الإغريق (خريماستاي) باعتبارها مفوضة من الملك البطلمي،⁽²⁾ أما في العصر الروماني فتعيين الوكلاء يتم عن طريق التوصل إلى اتفاقيات وإبرام العقود بين أطرافها.

والمرض وأسباب أخرى كانت تتطلب في الغالب تعيين الوكلاء، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار تعدد الإجراءات القضائية وتعقدها، وتخلف الخصوم أحياناً عن الحضور، وكذا التأجيل والتأخير في نظر القضايا كان أمراً شائعاً، وكان التقاضى يمتد في بعض القضايا التي تمر من

وتتضمن كشف حساب يوضح أن هيرونيوس تولى في فترة لاحقة إدارة ضيعة أخرى في ثياليفيا يمتلكها هيراكلينيس عضو مجلس البولي (الشورى) وجمنازياخ مدينة أرسينوى.

(1) P. Oxy., 261= Sel. Pap. 60, 55 A. D.; P. Oxy. 97, 115-6 A. D; 726, 135 A. D.; P. Tebt., 317, 174-5 A. D.; P. Oxy., 365, I Cent. A. D.; P. Thead., 15, 280-1 A. D.; Cf. A. Berger, op. cit., S. V. procurator absentis.

(2) P. Taubenschlag, op. cit., p. 506.

ومن الملاحظ أن قرار الملك بطلميوس الثاني فرض حظراً على مرافعة المحامين في القضايا المتصلة بموارد الدولة نظراً لما تسببه من إلحاق الأضرار بهذه الموارد، وأن من يتورط منهم في مخالفة ذلك سيتم إرساله تحت الحراسة المشددة إلى الملك البطلمي وتصادر أملاكه لصالح الخزنة العامة، أنظر:

P. Amh. 33= Sel. Pap. II, No. 273, 157, B. C. II. 28-37.

موظف إلى آخر إلى عدة سنوات،^(١) لذا كان يلجأ الأفراد إلى إبرام العقود مع وكلائهم لتمثيلهم أمام الجهات القضائية والقيام بما يتطلبه ذلك من إجراءات، فيتضح من بردية في مجموعة بردى اوكسيريخوس (P. Oxy., II, 261) وترجع إلى عام ٥٥ بعد الميلاد^(٢) أن نزاعاً نشب بين سيدة مسنة تدعى ديمتريا وشخص يدعى إيبماخوس، لذلك أبرمت عقداً مع حفيدها خاريمون وتم تحريره أمام مكتب التوثيق في اوكسيريخوس ورد فيه مايلي: "بشأن الدعاوى التي تقدمها ديمتريا، الطرف المقر، ضد إيبماخوس بن بوليديوكيس أو التي إيبماخوس نفسه يتقدم بها ضدها، ولكونها لا تستطع المداومة (أي الانتظار) أمام المحكمة بسبب ضعفها كامرأة، فإنها عينت حفيدها خاريمون السابق ذكره وكيلاً عنها ليمثلها أمام أية سلطة وأية محكمة ويكون له نفس الحق بشأن هذه الأمور مثلما يكون لديمتريا التي عينته لو أنها كانت حاضرة بشخصها لذا فإنها راضية على شروط هذا التعيين، العقد صحيح".

LL. 9-18: περι ὧν προφέρεται ἡ ὁμολογοῦσα Δημητρία
ἔχειν πρὸς Ἐπίμαχον Πολυδεύκου ἢ καὶ αὐτὸς
ὁ Ἐπίμαχος προφέρεται ἔχειν πρὸς αὐτήν, ὅν
δυναμένη προσκατεῖναι τῷ κριτηρίῳ διὰ γυναι-
κεῖαν ἀσθένειαν, συνεστακέναι αὐτήν τὸν προ-
γεγραμμένον ὑἱὸν Χα[ιρ]ήμονα ἐγδικον
ἐπὶ τε πάσης ἐξουσίας καὶ παντὸς κριτηρίου καὶ
θὰ καὶ αὐτῇ τῇ συνεστακυῖα Δημητρία παρούση
ἐξῆν εὐδοκεῖ γὰρ τῇδε τῇ συστάσει. κυρία
ἡ συγγραφή.

ووثيقة أخرى^(٣) تحتوي على عقد وكالة بالخصومة قدمته سيدة للتصديق عليه وتسجيله وعينت فيه زوجها هيراكليديس الكبير وكيلاً عنها بشأن قضيتين:

(1) See e. g. M. Chr., 68, 15 A. D.; S. B., 5240, 16 A. D.; P. Fam., 24, 124 A. D.; P. Oxy., 237, 186 A. D.; 899, 200 A. D.; Reinmuth, O. W., op. cit., pp. 101-102; Swarne, P. R., The Ptolemaic and Roman Idios Logos, A. M. Hakkert, Toronto, (1970), pp. 41f.

ونفتالي لويس، المرجع السابق، ص ٢١٩٠

(2) = Sel. Pap. 60; Rowlandson, J. L., Women and Society in Greek and Roman Egypt, Cambridge, Unineristy Press, (1998), p. 178.f.

(3) P. Tebt., II, 317, 174-5 A. D.

الأولى: تتعلق بملكية (21 κληρονομία) قطعة أرض في أوكسيرينخوس قسم بوليمون في إقليم أرسينوى.

الثانية: تتعلق بإيجار (L. 28 μίσθωσις) قطعة أخرى في قرية كيركيسوخا في نفس القسم ونفس الإقليم.

وعلى الرغم من أن هذه السيدة من قرية تبتونس قسم بوليمون إقليم أرسينوى (سطر ٤-٧) يتضح من النص أنها كانت في ذلك الوقت خارج هذا الإقليم، ومن المحتمل في الإسكندرية، إذ يذكر النص أنه نظراً لأنها لا تستطيع في ذلك الوقت أن تقوم بالسفر إلى إقليم أرسينوى فقد عينت زوجها هيراكليديس وكيلاً عنها، وأن يحرر جنوباً إلى الإقليم السابق ذكره وأن يحضر أمام استراتيجوس قسماً ثيمستيس وبوليمون أو أمام سعادة اوليبوس هيراكليديس مدير أراضي الإمبراطور عندما يقوم بالزيارة إلى الإقليم أو أمام سعادة الاستراتيجوس أو أى قاضى آخر، وأن ينفذ كل شئ يتعلق بهاتين القضيتين.^(١)

وهكذا تتضح الظروف والدوافع التى أدت إلى قيام أطراف الخصومات إلى إصدار مثل هذه التوكيلات، والاستعانة بالوكلاء وهم بصدد الوصول إلى حلول لمنازعاتهم وقضاياهم داخل كل إقليم من أقاليم مصر المختلفة، أما بالنسبة للخصوم المدرجة قضاياهم فى القائمة التى تعرض

(1) Ibid., LL. 8-20:

οὐ δυναμένη

κατὰ τὸ παρὸν τὸν εἰς τὸν Ἀρσινόιτην νομ[ὸ]ν
 πλοῦ[ν] π[οι]ήσασθαι συνίστημι ἀντ' ἑμαυτῆς
 κατὰ τό[δε] τὸ ὑπόμνημα τὸν [ἐ]τερον ἑμοῦ τε
 καὶ τοῦ Ἡρα[κλή]ο ὃ ἀδελφὸν ὄντα δὲ καὶ ἀνδρα
 Ἡράκλ[η]ο(ν) πρεσβύτερον παρόντα καὶ εὐδοκ[ο]ῦν-
 τατῇδε τῇ συστάσει ἀναπλεύσοντα εἰς τὸν προ-
 [κ]είμενον νομ[ὸ]ν καὶ καταστησ[όμε]νον ἐπὶ τε τοῦ
 τῆς Θεμίστου καὶ Πολέμωνος μ[ε]ρίδων στρατηγοῦ
 ἢ ἐπὶ τοῦ κρατίστου οὐσιακοῦ επιτ[ρό]που Οὐλπίου
 Ἡρακλείδου ἡνίκα εἰς τὸν νομὸν παραγένηται
 [ἡ] καὶ τοῦ κρατίστου ἐπιστρα[τ]ή]γου ἢ ἐφ' ὧν ἐ[ὰ]ν ἄλλων
 [δέ]ον ἦν κριτῶν

على محكمة الوالى أثناء جولته القضائية التالية فالموقف بالنسبة لهم أكثر صعوبة، لأن حضورهم كان ينطوى على تحمل الكثير من المشاق والنفقات مثل نفقات السفر لمسافات طويلة ونفقات الإقامة فى مكان انعقاد الجلسات القضائية الدورية (Conventus = διαλογισμός) وانتظار موعد انعقاد الجلسة القضائية المخصصة لاقليمهم، وهذا يعنى الانتظار طويلاً حتى موعد هذا الحدث السنوى،^(١) ويتضح ذلك فى صيغة بعض عقود الوكالة التى أبرمتها أطراف الخصومات مع وكلائهم.

فتحتوى أحد الوثائق البردية على عقد وكالة^(٢) من هذا النوع ولكن تنقصه بعض البيانات، إذ أن الموكل لم يثبت اسم الوكيل وتحديد تاريخ إصدار هذه الوكالة ولذلك ترك لكل منهما مسافة خالية (blank space) فى العقد الذى جاء فيه، أن أبولونيوس بن أبولونيوس من مدينة اوكسيريخوس يقر — (مسافة خالية لوضع اسم الوكيل) من نفس المدينة، نظراً لأنه لا يستطيع بسبب المرض القيام بالسفر إلى حيث تعقد جلسة الوالى القضائية للإقليم، فقد عين عند ذلك (مسافة خالية) ليمثله فى التحقيق بشأن ما هو موجه ضده وذلك أمام عظمة الوالى بيترونيوس مامبرتينوس أو الأبستراتيجوس جيلبيوس باسوس أو أى قاضى آخر، وأن ينفذ كل شئ يتعلق بهذه القضية طبقاً لهذا التعين:

LL. 10-21: οὐ δυνάμενος δι' ἀ[σ]θένειαν
 πλεῦσαι ἐπὶ [τ]ὸν τοῦ νομοῦ
 σιαλογισμ[ό]ν, αὐτόθεν συν-
 εστακέναι τὸν
 τὸν ὑπὲρ αὐτοῦ λόγον ποιησό-
 μενον περὶ τῶν πρὸς αὐτὸν
 ζητηθησομέ[ν]ων ἐπὶ τε τοῦ
 κρατίστου ἡγεμ[ό]νος Πιτρωνίου

(1) Cf. S.B. 7870, 107 A. D.; P. Lond., 358, p. 172, 150 A. D.; BGU., 226, 99 A. D.; P. Ryl., 74, 133 A. D.; P. Tebt., II, 303, 176-80 A. D.; P. Oxy., 2754, III Cent. A. D.; R. Taubenschlag, op. cit., p. 499-500; Naphtali Lewis, "The Prefect's Conventus: Proceedings and Precedures" BASP, Vol. 18, No. 3-4, (1981), pp. 119. ff.

(2) P. Oxy., 726, 135 A. D.

العقد قد انشأ التزاماً واحداً^(١) كالبيع أو الإيجار فإنه ينتهى بانقضاء هذا الالتزام، ويكون قد استنفذ علة بقاءه، وقد تنتهى الوكالة بموت الوكيل أو الموكل، وربما كان يجوز للموكل فى أى وقت أن ينهى الوكالة أو يقيدها^(٢) خاصة أن الأصل فى الوكالة أنها عقد يقوم على إرادة الموكل وأنها نتيجة لذلك يكون استمرارها أو عدم استمرارها مرتبطاً برغبة الموكل، كما يجوز للوكيل أن ينزل عن الوكالة وألا يكون ذلك عن غش أو فى وقت غير لائق^(٣) مما يرجح هذه الاحتمالات أن عقود الوكالة يخلو من الشروط الجزائية، كما أنها بنيت على الأمانة وحسن النية Bone Fides = καλή πίστις^(٤) وكثير من عقود الوكالة كان يتم إبرامها فيما بين الأخوة بعضهم البعض، أو الأزواج أو الأقارب أو الأصدقاء، وهكذا توضح المصادر، البردية ما يمكن تسميته بالأساس الاجتماعى لعقد الوكالة.^(٥)

هذه هى الأركان الأساسية لعقد الوكالة بالإضافة إلى الاشتراطات الخاصة وما ينشأ عنها من الالتزامات.

(١) انظر: ص هامش.

(2) cf. P. Oxy., 509.

حيث يقوم الوكيل بتعديل الوكالة ويقيد فيها الوكيل بشروط معينة.

(3) P. Oxy., 71, 303. A. D., Col. II, L. 14-20; Rowlandson, J., op. cit., No. 177, p. 239.

(4) P. Oxy., 2349, 70 A. D.; P. Fam. Tebt, 27, 132 A. D.; S. B. 7573 = Pestman, New Pap. Prim., No. 27, 116 A. D.; P. Oxy., 727, 154 A. D.; P. Oxy., 71, 303, LL. 11.

(5) A. Berger, op. cit., s. v. Bona Fides; J. M. Modrzejewski, op. cit., p. 483.

رابعاً: تسجيل عقد الوكالة

نظراً إلى توفير ما ينبغي في المعاملات من أسباب الثقة والاستقرار كان يتم تسجيل ἀναγράφειν عقد الوكالة — مثل غيره من العقود الأخرى — متى صدر صحيحاً وبناءً على رغبة الموكل، وفي هذا الشأن يوجد أمر ملكي من العصر البطلمي فحواه "أن العقود المصرية التي لم يتم تسجيلها تكون غير صحيحة"^(١) وبالتالي تفتقد الصفة القانونية والرسومية ولا يتم التعامل بها إلا طبقاً للأعراف المحلية، ويعتبر هذا القرار الملكي مبرراً ودافعاً لتشجيع الأفراد على التسجيل.

وعقد الوكالة كان يتم تسجيله من خلال طريقتين:

الطريق الأول محلياً أي أن العقد يتم تحريره وتسجيله في مكاتب (γραφείον) المنتشرة في القرى أو مكاتب ἀγορανομείον و μνημονεῖον في عواصم الأقاليم (المحافظات)، فعلى سبيل المثال يوجد عقد وكالة من عام ١١٦. ^(٢) تم تحريره وتسجيله أمام مكتب الاجورانوميون في طيبة.

L. 3-5: ἐν τῆς Θη]βαίδος ἐπὶυ

[Ἄ]μμωνί[ο]υ καὶ] Γαίου ἀγορανόμ[ων].

وعقد وكالة آخر من عام ١٣٢ ^(٣) أمام مكتب الجرافيون في نيبوتيس

L. 28: διὰ ἐν Τεβτύνει γραφείου

(1) P. Tor. I = M. Chr., 31, Col. IV, LL. 13-15, 117 B.C.: προσταγματος περί τοῦ τὰ μὴ ἀναγεγραμμένα Αἰγύπτια συναλλάγματα ἀκυρά εἶναι, and see Cl. Preaux, L'Economie Royale des lagides, Bruxelles, (1939), pp. 323f.; C. Ord. Ptol., p. 256.

(2) S. B. 7573 = Pestman, New Pap. Prim., No. 27,

(3) P. Fam. Tebt., 27.

وعقد ثالث عام ١٧٩^(١) أمام مكتب المنيمونيون (μνημονεῖον) في اوكسيريخوس، وعقد رابع يرجع إلى أواخر القرن الثاني^(٢) أمام مكتب الأرخيون (ἀρχεῖον) في اوكسيريخوس. ويقوم المشرفون على هذه المكاتب بتسجيل ἀναγράφειν عقود الوكالة ووضع تأشيرته أو صيغة تفيد ذلك في بداية أو نهاية العقد، وتتوعد هذه الصيغ تبعاً للمكان والفترة الزمنية ومكتب التسجيل الذي سجل فيه عقد الوكالة،^(٣) وبعد عمل نسخ منه يرسل أصل العقد إلى دار الوثائق العامة (βιβλιοθήκη δημοσίων λόγων) في عواصم الأقاليم ومنها إلى دار المحفوظات المركزية بالإسكندرية (βιβλιοθήκη ἐν πατρικοῖς).^(٤)

أما الطريق الثاني لتسجيل عقد الوكالة فكان مركزياً أى عن طريق الارخيديكاستيس والمشرف على محاكم القضاة الإغريق والمحاكم الأخرى.

ἀρχιδικαστῆς καὶ πρὸς τῇ ἐπιμελείᾳ τῶν
χρηματιστῶν καὶ τῶν ἄλλων κριτηρίων

وأصبح يتولى في العصر الروماني رئاسة الإدارة المركزية للتسجيل والمحفوظات، وتوضح الوثائق البردية أن الطرف الموكل يقوم بتقديم عقد الوكالة^(٥) ويرفق به طلباً (ἐντευξις) إلى الارخيديكاستيس للتصديق عليه وتسجيله، وتعد جلسة محكمة الخريماستاي حيث يقوم اثنين^(٦) أو ثلاثة^(٧) منهم بفحص الوثائق وقراءة الطلبات، ثم يقومون بأخذ توقيعات طرفي الوكالة وإثبات أوصافها وسماتها الشخصية.

(1) P. Oxy., 505.

(2) P. Oxy., 509.

(3) See e.g. P. Fam. Tebt., 27, L. 29: 'Αναγέγρα(πται) δ[ι]ὰ τοῦ ἐν Τεβτύνει γραφείου διὰ Λουρίου.

(4) O. W. Reinmth, op. cit., pp. 42-44; M. G. Raschke, "An official letter to an Agoranomus, P. Oxy. I, 170", BASP, 13, (1976), pp. 19-20.

(5) P. Oxy., 2349. 70 A. D., P. Fam. Tebt., 29, 133 A. D.; P. Oxy., 727, 154. A. D.,

(6) P. Fam. Tebt., 29, L. 6-7.

(7) P. Oxy., 2349, L. 20-21.

L. 23: λαβόντες αὐτῶν ὑπογραφὰς καὶ εἰκονας κτλ.

وعند ذلك يصدرون قرارهم بتسجيل عقد الوكالة، كما يتضمن القرار اصدار نسخ بالطريقة المناسبة.

L. 24: συνεκρέιναμεν ἔχειν τὴν σύστασιν ἐν
χρηματισμῷ κ.τ.λ. L. 26: δεῖ ἴσα [μεταδ]οθ (ῆναι).

ويتم إصدار هذه النسخ معتمدة إلى طرفى الوكالة وتوضح الأدلة ان أصول هذه العقود ونسخ معتمدة منها كانت تودع فى المكتبين المركزيين بالإسكندرية، الأصول فى مكتب هادريان والنسخ يتم إيداعها فى مكتب النانايون.^(١)

كما يتضمن القرار^(٢) أن يتم الكتابة إلى المشرفين على دار التسجيل المحلية ἀγορανο μοί (فى إقليم اوكسيريخوس) الذين تقع الممتلكات محل الوكالة فى نطاق اختصاصهم المكانى، لكى يتم إيلاعهم بأن التوكيل قانونى وصحيح وأنه يجب العمل بمقتضاه عند تعامل الوكيل معهم.

وتسجيل عقود الوكالة، أيا كان نوعه أو مكانه لا يضيفى الصفة القانونية للعقود فحسب بل يمثل أهمية كبيرة سواء للإدارة الرومانية أو للأفراد، فالإدارة كانت تحرص على أن تجنى الكثير من الأموال المفروضة على التسجيل كرسوم وضرائب،^(٣) بالإضافة إلى ما تقدمه عمليات التسجيل والحفظ من معلومات وبيانات تمكن الإدارة الرومانية المركزية من مراقبة وضبط كل ما يتعلق بالممتلكات الثابتة والمنقولة، كما يساعدها على إعداد السجلات وتقدير الضرائب على الممتلكات والأفراد.^(٤)

(1) cf. P. Oxy., 34. 127 A. D., P. Fam. Tebt., 29, 133 A. D.; P. Oxy., 1473, 201 A. D., Cockle, W., "State Archives in Greco-Roman Egypt from 30 B.C. to the Reign of Septimius Severus, J.E.A., 70 (1984), p. 116f.

(2) P. Oxy., 2349, L. 24-26; cf. P. Fam. Teb., 29, L. 13-15.

(3) S. L. Wallace., Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, Princeton, (1938), pp. 234-36; Mark. L. D. & Nancy, E. P., "Registration of A Dead of Sale", BASP, 17, (1980), p. 138.

(4) O. W. Reinmuth, op. cit., pp. 62-66.

ومن ناحية أخرى فإن تسجيل عقود الوكالة — أو غيرها من العقود والوثائق الأخرى — يوفر الحماية لأطرافها من خطر الغش والتزوير^(١) أو في حالة تلف أو فقدان ما في حوزتهم منها لأي سبب مثل السرقات،^(٢) كما يتضح من الحالات السابق عرضها فإن التسجيل يساعد ويمكن الوكيل من إنجاز الأعمال والتصرفات القانونية التي تتطلب التعامل مع الجهات الرسمية والإدارية.

وأخيراً في حالة حدوث نزاع بين طرفي الوكالة، فإن عقد الوكالة بما يتضمنه من حقوق والتزامات الطرفين، يعتبر حجة قوية ودليلاً يحظى بأهمية كبيرة في الإثبات إذا كان قد تم تسجيله يوضح ذلك ما ورد على لسان أحد المحامين في قضية ديونيزيا حين ذكر: "يكون قانونياً إيداع العقود في دور السجلات ويعترف كل الولاة والأباطرة بأن الحقوق التي تنشأ عن هذه العقود صحيحة ومضمونة، ولا يمكن لأحد أن يعارض التزاماته المكتوبة".^(٣)

ومع أن حالات النزاع بين طرفي الوكالة كانت نادرة فذلك لا يمنع من وجود بعض الأمثلة في الوثائق البردية، وتحتوي إحدى هذه الوثائق^(٤) على خطاب خاص لسيدة تدعى جايا ورغم ما به من ثغرات ويكتنفه من غموض يتبين أن هذه السيدة كانت طرفاً في نزاع بشأن بعض الممتلكات، وفي أحد مراحل هذا النزاع صدر حكم قضائي ضدها لذا تقدمت بشكواها إلى الوالي جوليوس بازيليانوس ضد المحامي (الوكيل عنها في هذا النزاع) بسبب فشله في إثبات حقوقها بخصوص هذه الملكية.

L. 24-26: μεμψαμένη δὲ καὶ τὸν ῥήτορα

(1) P. Oxy., 898, 123 A.D.

(2) P. Oxy., 3289, 2589 A.D.

تحتوي على شكوى بخصوص سرقة أوراق ووثائق من أحد المنازل

(3) P. Oxy., 237, col. VII, L. 17-18:

δὴ καὶ ὅτι τὰς συγγραφὰς πα[ρα]τίθεσθαι τοῖς βιβλιοφυλακείοις νόμιμον
καὶ τὰς ἐκ τούτων γενομένας κατοχὰς πάντες ἡγεμόνες
καὶ αὐτοκράτορες κυρία[ι] εἶναι καὶ βεβαίαις τεθελῆκασιν, καὶ ὅτι
οὐδενὶ
ἐφεῖται λέγειν πρὸς τὰ ἑαυτοῦ γράμματα.

(4) P. Oxy., 309, 217-18 A.D.

ἐφ' οἷς οὐ παρέθετό μου δικάλοις κ.τ.λ.

وسيدة أخرى من أرسينوى^(١) وتمتلك مساحات من الأراضي الزراعية في إقليم أرسينوى، تقدم التماساً إلى والى مصر كلوديوس كيلليانوس، لأنها عينت اثنين من الوكلاء لإدارة ممتلكاتها وأعمالها، وكانت تفترض الأمانة وحسن النية فيهما، ولكنهما لم يتصرفا بهذه الأمانة، فقاما بحرمانها من ممتلكاتها التي وضعتها بين أيديهما، ولم يقدم الحاسبات السليمة لها، وكانا يخططان للتخلي عن أعمالهما فسرقة زوج من الثيران التي تمتلكها (المخصصة للحرث والرى) في أراضيها، وإلى هنا والجزء الباقي من الوثيقة به الكثير من الثغرات.

توضح هاتان الوثيقتان إخلال الوكيل بالتزاماته، ولكن المصادر البردية لا تبين القاعدة القانونية التي تحكم مثل هذا النزاع، وفي هذه الحالة فربما يجوز للموكل الرجوع على الوكيل بدعوى الوكالة (actio mandati) ويطلب التعويض عما أصابه من ضرر، خاصة أن والى كان تحت تصرفه وسائل أكثر سهولة لتأكيد مسئولية الوكيل الناتجة عن مبدأ حسن النية.^(٢)

نستخلص من هذه الدراسة أن مصدر السلطة في عقد الوكالة هو الموكل، وحكم العقد وحقوقه ترجع إليه أيضاً وليس إلى الوكيل، كما بينت الوثائق البردية الأركان الأساسية لعقد الوكالة وشروطها، وكذا أنواع عقود الوكالة من حيث الموضوعات محل الإتفاق، والظروف التي أحاطت بكل نوع، وأهمية تسجيل هذه العقود خاصة في حالة النزاع بين طرفيها، ومن المنظور الاجتماعي تبرز عقود الوكالة مدى الترابط والتعاون على مستوى الأسرة أو القرية والذي انعكس بشكل واضح في الأنشطة الاقتصادية، وظل سمة مميزة للمجتمع المصرى في عصرى البطالمة والرومان.

ومارس المصريون والوكالة المباشرة وغير المباشرة في العصر اليونانى والرومانى،^(٣) وترجع فكرة الوكالة أو النيابة التعاقدية في القانون المصرى إلى عصر الأسرة الثانية عشرة حيث توضح عقود هذه الفترة أن الشخص يستطيع أن يتعاقد بواسطة الغير وأثر العقد ينصرف إلى

(1) P. Oxy., 71, col. 2, L. 1-16, 303 A.D.; R. Rowlandson, op. cit., p. 240.

(2) cf. A. Berger., op. cit., s. v. mandatum; J. M. Modrzejewski, op. cit., p. 482f.

(3) R. Taubenschlag, op. cit., pp. 308-9; J. M. Modrzejewski, op. cit., p. 477, n. 110.

الأصيل لا إلى الوكيل،^(١) ولا غرابة في ذلك فالقوانين المصرية بلغت درجة من الرقي أثارت الإعجاب الشديد وأشاد بذلك مؤرخو الإغريق أنفسهم الذين زاروا مصر.^(٢)

أما القانون الروماني لم يعرف النيابة التعاقدية إلا في المراحل المتأخرة من تطوره، ويرجع السبب في عدم قبول الرومان لمبدأ النيابة إلى رسمية العقود، وبيان ذلك أن الإجراءات الرسمية والشكلية التي تتم بها التصرفات القانونية تنتج آثارها في شخص من باشرها لا في سواه،^(٣) وتحت تأثير الممارسات الشرقية تم التوصل إلى تقرير آثار النيابة وبدأ استخدام النائب أو الوكيل في القرن الأول والثاني من العصر الإمبراطوري،^(٤) وخضعت القوانين الرومانية لمؤثرات محلية مصرية ويونانية^(٥) خاصة في مجال النيابة التعاقدية، ويرى أكثر الباحثين في القانون الروماني أن الوكيل (procurator) هو اختراع وإبداع شرقي.^(٦)

(1) شفيق شحاته، المرجع السابق، ص ٢٣١.

(2) Dio., I, 69, 96-98.

(3) محمد عبد المنعم و عبد المنعم البدر اوى، مبادئ القانون الروماني، القاهرة (١٩٥٢)، ص ٥٤٦-٥٤٧.

(4) J. Declareuil, Rome the Law-Giver, translated by E. A. Parker, New York, (1927), p. 73-74.

(5) R. Taubenschlag, op. cit., p. 50-52; p. 292f.

(6) J. M. Modrzejewski, op. cit., p. 467, n. 10; p. 484.

